

المريض اللبناني الذي لم يعجبه الدواء



اعتراف فرنسي بخطورة الوضع اللبناني

وصف الدواء. وجد أن الدواء لم يعجب المريض الذي لا يريد التجاوب، خصوصا أن هناك من يحذره من الدواء، ما الذي يستطيع الطبيب عمله في مثل هذه الحال، غير الدعاء والتعزية؟

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرّات التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

واضحة. لعل الاستنتاج الأول الذي لا مفر من الوصول إليه والعمل انطلاقا منه أن أزمة لبنان سياسية أولا وأن البلد لا يمكن أن يبقى على قيد الحياة في ظل التركيبة القائمة حاليا. هناك حاجة إلى تغيير في العمق على كل المستويات. هناك حاجة لبنانية إلى توقف كبار المسؤولين عن لعب دور الواجهة لـ "حزب الله" ومن يقف خلفه في إيران. هناك حاجة إلى موقف حقيقي من "الحيداء" الذي ليس مجرد فكرة طرحها البطريرك الماروني، بمقدار ما أنها محاولة أخيرة من الفاتيكال لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من لبنان بمسيحيه ومسلميه.

جاء وزير الخارجية الفرنسي إلى لبنان لإلقاء نظرة على المريض.

لا إصلاحات يعني لا مساعدات. البلد مقبل على انهيار أكبر من الذي يمر فيه حاليا. ما هو مؤسف أن لبنان لم يعد يصلح لشيء غير أن يكون "ساحة" لإيران. لم يعد السؤال هل انهار لبنان؟ السؤال هل يمكن إعادة بناء لبنان؟ الجواب أن لبنان انهار بالفعل. ما هو لبنان في نهاية المطاف؟ لبنان مدرسة وجامعة ومستشفى ومصروف وخدمات من كل الأنواع وانفتاح على محيطه العربي والعالم. لم يبق قطاع واحد سليم في لبنان. لا توجد دولة عربية أو غير عربية، باستثناء إيران، مستعدة لاستقبال رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء في لبنان.

المشكلة أن ليس في البلد من هو قادر على الوصول إلى استنتاجات

بقعة من المنطقة، لبنان، بالنسبة إلى الحزب، ليس سوى "ساحة إيرانية". باختصار شديد، لا يستطيع لبنان القيام بأي إصلاحات في ظل التركيبة السياسية التي تتحكم بمصيره هذه الأيام. إنها تركيبة لا علاقة لها بالسياسة ولا بالاقتصاد، تركيبة لا تستطيع أن تكون في مستوى الانهيار اللبناني وأبعاده المختلفة، تركيبة لا تفهم معنى فقدان الثقة بالنظام المصرفي اللبناني. الأهم من ذلك كله، أنها لا تعرف معنى إفقار اللبنانيين والقضاء نهائيا على الطبقة المتوسطة. نحن أمام تركيبة عاجزة عن رؤية الواقع واستيعاب معنى قول وزير الخارجية الفرنسي أن لبنان وصل إلى "قعر الهاوية".

الانهيار الذي حصل. لا يدرك هؤلاء بعض البديهيّات. من بين البديهيّات التي تفتوتهم أن فرنسا تعاني بدورها من وضع اقتصادي سيء زاده وباء كورونا سوءا.

هل من أمل بخروج لبنان من حال الانهيار؟ الأمل موجود والبدائية موجودة. لا مفر من تغيير جذري على كل صعيد وعلى كل المستويات في السلطنة. بكلام واضح، إن الأزمة اللبنانية سياسية قبل أن تكون اقتصادية. لا يمكن الإقدام على أي خطوة في اتجاه الإصلاح من دون طاقم سياسي جديد ونظيف على علاقة بما يدور في الداخل اللبناني وفي المنطقة والعالم.

لا يوجد في لبنان، بدءا برأس الهرم وصولا إلى أي إدارة من الإدارات، من يستوعب معنى الإصلاحات المطلوبة. هناك عقل ريفي متعلق على نفسه يظن أن مؤسسات الدولة اللبنانية ما زالت قائمة وأن في الإمكان الرهان عليها، بما في ذلك على إيجاد وظائف للعاطلين عن العمل في القطاع العام.

كان لافتا كلام وزير الخارجية الفرنسي عن المؤسسة العسكرية عندما وصف في المؤتمر الصحافي الذي عقده في وزارة الخارجية اللبنانية الجيش بأنه "العمود الفقري" للبنان. شدّد أيضا على أهمية قوى الأمن الداخلي ودورها. أراد بكل بساطة القول إنه لا يزال في لبنان ما يمكن التأسيس عليه من أجل إعادة بناء الدولة. ما لم يقله أن لا أمل في تحقيق أي تقدم في أي مجال في حال بقي العهد الحالي. هناك بكل بساطة كارثة حلت بلبنان في اليوم الذي أصبح فيه مرشح "حزب الله" رئيسا للجمهورية. هناك أزمة لبنانية عميقة تبدأ بالسياسة وتنتهي بالاقتصاد.

لا يمكن أن يكون على رأس الهرم في لبنان شخص لا يدرك معنى أن يقرّر "حزب الله"، الذي ليس لواء في "الحرس الثوري" الإيراني، من هو رئيس جمهورية لبنان المسيحي تمهيدا بلوغ مرحلة يختار فيها "حزب الله" من هو رئيس مجلس الوزراء السنّي. عندما لا يكون في لبنان رئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء ووزراء يسمون الأشياء باسمائها، لا يعود هناك أي أمل لا في إصلاحات ولا في الحصول على مساعدات. هناك أولوية واحدة لـ "حزب الله" تتناقض كليا مع الأولويات اللبنانية. أولوية "حزب الله" خوض حروب إيران في كل

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

إذا كان من فائدة ما تذكر للزيارة التي قام بها للبنان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، فإن هذه الفائدة تكمن في تأكيد ما بات في غير حاجة إلى تأكيد. أكد لودريان على طريقته من خلال تصريحات عدة أن لا أمل في أي إصلاحات في لبنان في ظل "حكومة حزب الله" في "عهد حزب الله". لعل أخطر ما أعاد الوزير الفرنسي اكتشافه أن المسؤولين في لبنان لا يستوعبون خطورة الوضع في بلدهم. هذا ما دعاه إلى القول إن الوضع اللبناني "في غاية الحرج"، أي أن الكارثة حلت. المضحك المبكي أن المسؤولين اللبنانيين لم يتردّدوا في طلب مساعدات فرنسية وتنفيذ مقررات مؤتمر "سيبر" الذي انعقد في باريس في نيسان - أبريل 2018.

لعل أخطر ما أعاد الوزير الفرنسي اكتشافه أن المسؤولين في لبنان لا يستوعبون خطورة الوضع في بلدهم، وهو ما دعاه إلى القول إن الوضع اللبناني "في غاية الحرج"، أي أن الكارثة حلت

لم يعد في لبنان مسؤول قادر على استيعاب أن مؤتمر "سيبر" كان لمساعدة لبنان أصلا ولكن ضمن شروط معينة. هذه الشروط مرتبطة أساسا بإصلاحات محدّدة، خصوصا في مجال الكهرباء، وضع "حزب الله" و"التيّار الوطني الحرّ" وأخرون، كل منهم لأسباب خاصة به، كل العراقيل التي يمكن وضعها كي تعجز حكومة سعد الحريري التي استقلت في أواخر تشرين الأول - أكتوبر 2019، عن تنفيذ أي إصلاحات من أي نوع في أي مجال من المجالات.

ما زال المسؤولون اللبنانيون الموجودون في السلطة حاليا يعتقدون أن المجتمع الدولي جمعية خيرية وأن لبنان مهم في المنطقة وأن مهمة فرنسا تقتصر على إنقاذ لبنان بعد كل هذا

بالضربة الواحدة أم القتل بالتقسيم؟

المعفو عنه شاشات الفضائيات مدافعا عن النزاهة والشرف والوطنية، وبأبواب حرقه على المال العام، وشاكيا من مسؤولين كبار خانوا الأمانة، واستغلوا الوظيفة، وتلاعبوا بالمشتريات.

وفوق كل ما تقدم يُضم هذا الحرامي المعفو عنه، بامر من رئيس برلمان الإصلاح والتغيير والتعمير، إلى لجنة النزاهة أو المالية أو الدفاع. هذا هو الوطن الذي ورثه الرئيس الدكتور برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وأصبح من واجبهما أن يثبتا لشعبهما أنهما سيرفعان الزير من البير، في سبعة أيام، ويغيّران وجه التاريخ، ويصنعان المعجزات التي لم يصنعها قبلهما لا عنتر ولا طرزان ولا الإسكندر المقدوني.

والمشكلة أن التركة ليست ثقيلة وحسب، بل هي أقرب إلى المستحيل، ما دام السلاح بيد المتعدي المستهتر الجاهل القاتل المحترف، وما دام المال بيد الحرامي المتعدي في الاختلاس، وما دامت عمائم الجيران الشرقيين والشماليين هي التي تدير

عندنا لم تُرفع عن أحد من الكبار حصانة، ولم يُطلب من أحد من الكبار أن يواجه برلمانا أو قضاء لتقول فيه العدالة كلمتها بعد محاكمة شفافة ونزيهة وعادلة

عندنا، أيضا، يُنسخ القضاء أحكاما أصدرها سابقا، هو نفسه، على نائب أو وزير سابق آدين باكثر من جريمة.

وعندنا، حين يعود الحرامي المعفو عنه إلى أحضان وطنه الحبيب لا يعود صاغرا مطاطئ الجبين يريد أن يستر نفسه فيختبئ في منزله خائفا أو خجلا من جرائمه وفضائحه السابقة، بل تعيد إليه الجهات العليا الاعترار، وتُقمحه إقحاما على البرلمان نائبا محصنا من كل مسالة، حتى بعد أن ترشح وفشل في الحصول على النيابة والحصانة.

ليس هذا فقط، بل يتصدر هذا الحرامي

علبية، ويسعر مغشوش، أو تتفجع أحد الأقارب أو المعارف أو المحازبين. ولكن في أزمة رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء المتدينين الذين يخافون الله ويقفون من أجل مرضاته، في مدى سبع عشرة سنة من الخراب، كان المشكوك بآمنته ونزاهته ودمته بكرم ويكافأ ويُعين نائبا لرئيس الجمهورية أو لرئيس الوزراء، أو وزيرا للمالية أو للخارجية أو للداخلية أو للدفاع.

وعندنا، نحن فقط، يغار الوطن علنا ومن مطار العاصمة، ويودع بمراسم توديع مهيبه في صالة الـ VIB مسؤول كبير مطلوب للعدالة.

وعندنا، أيضا، يُنسخ القضاء أحكاما أصدرها سابقا، هو نفسه، على نائب أو وزير سابق آدين باكثر من جريمة.

وعندنا، حين يعود الحرامي المعفو عنه إلى أحضان وطنه الحبيب لا يعود صاغرا مطاطئ الجبين يريد أن يستر نفسه فيختبئ في منزله خائفا أو خجلا من جرائمه وفضائحه السابقة، بل تعيد إليه الجهات العليا الاعترار، وتُقمحه إقحاما على البرلمان نائبا محصنا من كل مسالة، حتى بعد أن ترشح وفشل في الحصول على النيابة والحصانة.

ليس هذا فقط، بل يتصدر هذا الحرامي

صفقات ولا تسويات وراء الكواليس بين رؤساء الأحزاب والقتل النيابية، لتضيق الحقيقة على المواطن في خارج البرلمان.

كل هذا يحدث حين تكون الدولة، والحكومة حكومة، والبرلمان برلمانا، بحق. أما عندنا فعلى امتداد الزمن الطويل الثقيل، منذ 2003 وحتى اليوم، لم يتوقف الوزراء والنواب السابقون واللاحقون عن الحديث، علنا، ودون حياء، وعلى شاشات التلفزيون، عن مليارات مسروقة، وعن آلاف من الموظفين الفضائين، وعن رشوة أو استغلال وظيفية، أو استحواذ على أرض حكومية بقوة السلاح، أو شراء مبني حكومي دون مزيدة

صفاة ولا تسويات وراء الكواليس بين رؤساء الأحزاب والقتل النيابية، لتضيق الحقيقة على المواطن في خارج البرلمان.

كل هذا يحدث حين تكون الدولة، والحكومة حكومة، والبرلمان برلمانا، بحق. أما عندنا فعلى امتداد الزمن الطويل الثقيل، منذ 2003 وحتى اليوم، لم يتوقف الوزراء والنواب السابقون واللاحقون عن الحديث، علنا، ودون حياء، وعلى شاشات التلفزيون، عن مليارات مسروقة، وعن آلاف من الموظفين الفضائين، وعن رشوة أو استغلال وظيفية، أو استحواذ على أرض حكومية بقوة السلاح، أو شراء مبني حكومي دون مزيدة

صفاة ولا تسويات وراء الكواليس بين رؤساء الأحزاب والقتل النيابية، لتضيق الحقيقة على المواطن في خارج البرلمان.

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

علمنا الزمن أن الدول الحقيقية التي تحترم نفسها عودت أهلها على أن تعطي الحقائق الوزارية لمن يناسبها ويستحقها بجدارة.

فوزارة النفط، مثلا، تمنح لخبير في المجال وله باع طويل في شؤونه المحلية والإقليمية والدولية، ويفضل أن يكون قد أعطى الممتحة مؤلفات عدة عن صناعة النفط أو تجارته.

كما أن وزارة الصحة تعطي لأفضل الأطباء وأكثرهم كفاءة، والزراعة لأهم علماء الفلاحة والبيئة، والداخلية لشروطي قضى ثلاثة أرباع حياته في شؤون الأمن وهمومه، والخارجية لأفضل الناس لباقة وشيكة ودبلوماسية، وأكثرهم قدرة على صنع الأصدقاء بما قل ودل من كلام، وعمقهم تضلعا في العلاقات الدولية والقانون الدولي وتاريخ الأمم وأدائها وفنونها وصناعاتها وأسرار عداوتها وصداقاتها وعقدتها المتوارثة.

وفي دول من هذا النوع يكون أمرا اعتباريا أن يستدعي البرلمان رئيسا للوزراء أو وزيرا أو قائدا عسكريا منتهما بانتخاب قرار خاطئ الحق ضرا بالدولة أو بمواطنيها، أو باختلاس، أو بالتعدي على مواطن أو على فئة أو مدينة أو طائفة، فببدا فببدا إن كان بريئا، ويعاقب بالسجن أو الغرامة أو كليهما، أو بالإقالة، إن ثبت عليه الجرم، وعادة أيضا ما يهرع المسؤول، مهما كان موقعه ومقامه، حين يطلعه البرلمان ليدافع عن نفسه، بلا تفاهات ولا

بل يتصدر هذا الحرامي

بل يتصدر هذا الحرامي

بل يتصدر هذا الحرامي